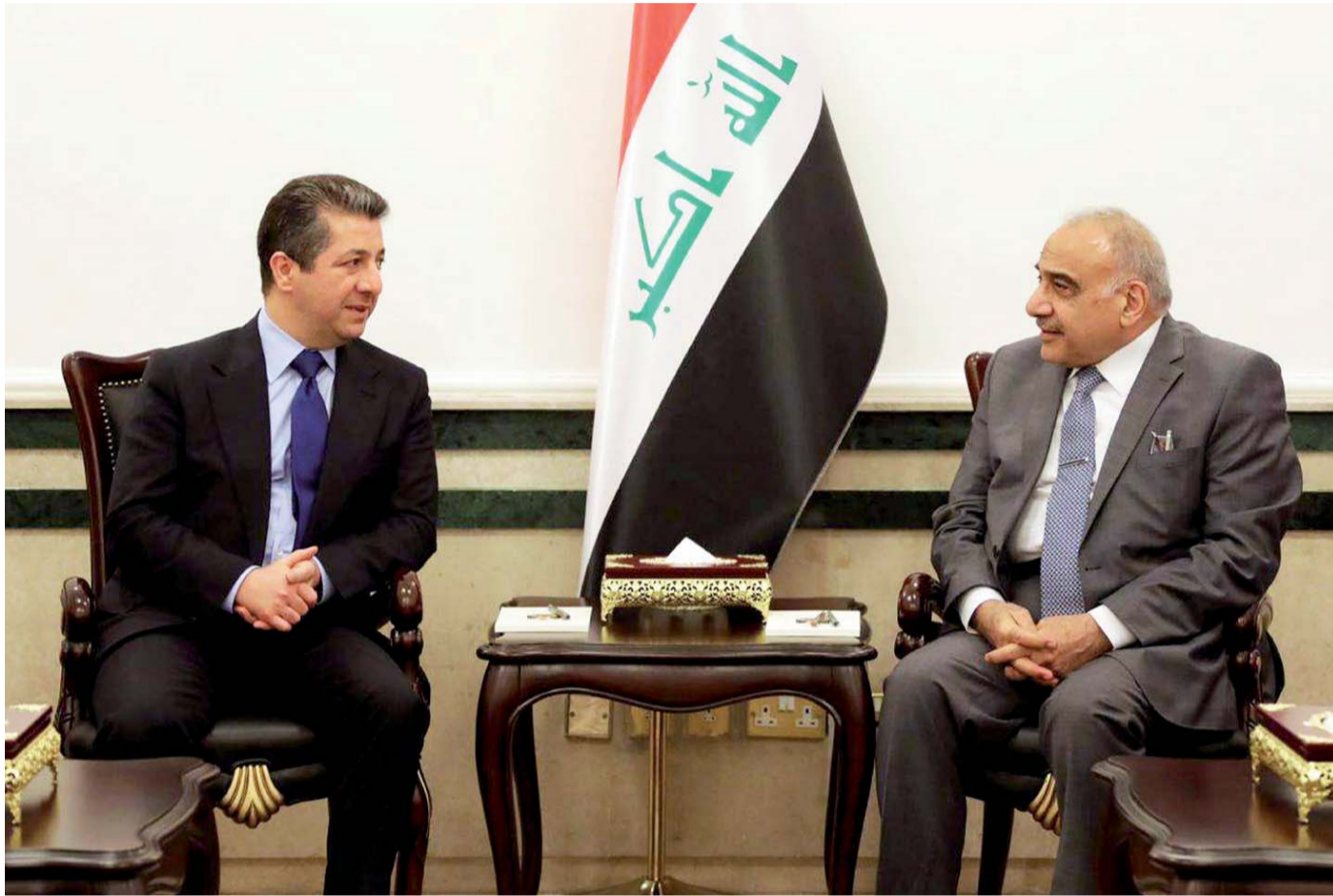


بغداد وأربيل على أعتاب خلاف حاد بسبب شبهة تزوير بنود الموازنة

اتهامات لوزير المالية الكردي بالتلاعب بنود الموازنة لتميرها في البرلمان



هل تقطع الخلافات المالية حبال الود الرفيعة

العبيدي نفسه يطلب إلى القضاء العراقي لإيقاف صرف المستحقات المالية لإقليم كردستان العراق، في الموازنة الاتحادية للعام الجاري، بسبب رفض الإقليم تسليم النقط للحكومة الاتحادية. وشهدت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة العراقية المركزية تحسناً ملحوظاً في عهد رئيس الوزراء الحالي عادل عبدالمهدي قياساً بما كان قائماً في عهد سلفه العبادي. ويتنقّد عبدالمهدي من قبل ائتلاف العبادي من زاوية كونه متساهلاً مع القيادة الكردية وبجاملها لأسباب سياسية على حساب الدولة وموازنتها. وقال فالح الزبيدي عضو تحالف النصر إن "التحالف قدم شكوى رسمية إلى محكمة القضاء الإداري، تطالب بإيقاف صرف الرواتب الشهرية الخاصة بإقليم كردستان العراق والمنصوص عليها في قانون الموازنة التي تسلم الإقليم النقط للحكومة الاتحادية". واعتبر عضو تحالف النصر الذي يمتلك 42 مقعداً في البرلمان من أصل 329 مقعداً أن صرف مستحقات الإقليم، يعد مخالفاً لبنود الموازنة التي تسلم عليها في قانون الموازنة إلى حين تسليم الإقليم النقط للحكومة الاتحادية".

تثبيت اتفاقه بشأن رواتب موظفيه في قانون الموازنة الاتحادية، بالرغم من إقراره بالعجز عن تسليم بغداد كمية النقط المتفق عليها. وبالرغم من أن التقديرات، تشير إلى أن إقليم كردستان ينتج بين 500 و600 ألف برميل نفط يومياً، إلا أن معظم هذه الكمية يذهب لشركات بترو أجنبية، سبق لها أن أقرضت الحكومة الكردية. وتقول حكومة كردستان العراق إنها اضطرت للاقتراض من الشركات الأجنبية بضمانة نطق الإقليم لدفع الرواتب بعدما أوقفت بغداد جميع التخصيصات المالية الموجهة إلى كردستان في أعقاب إجراءات استفتاء على الانفصال عن العراق في 25 سبتمبر 2017. وحينذاك قرر رئيس الوزراء حيدر العبادي وقف التحويلات المالية تماماً إلى كردستان وطرد قوات البشمركة الكردية من مدينة كركوك الغنية بالنقط ومواقع متاخمة لحدود المحافظات الكردية الثلاث في إقليم كردستان. وما زال العبادي الذي يحتفظ بطموح العودة إلى رئاسة الوزراء يحاول استخدام دوره السابق وصرامته آنذاك في مواجهة النزاع الاستقلالية الكردية في الدفاع عن مكانته بالمشهد السياسي. وتقدم تحالف النصر الذي يقوده

تعدلاً توصلت إليه لجنة تضم وزيرين في الحكومة. واتسعت القضية حالة من الامتعاظ داخل الأوساط السياسية والإعلامية العراقية. وقال مصدر سياسي إن القضية تستحق وقفة جادة وتحقيقاً فوراً وعمقاً وشفافاً، فهي ذات أبعاد سياسية وقانونية خطيرة. وبحسب ذات المصدر فإن ثبوت وجود تلاعب من أي طرف يمثل ضربة قوية لمستوى التنسيق والتضامن بين الأطراف المشكلة للحكومة من جهة، ومختلف الأطراف المشاركة في السلطة من جهة ثانية. كما أنها دليل جديد على المستوى الذي انحدرت إليه مؤسسات الدولة العراقية ومقدار الجراة عليها والاستهتار بها، ورسوخ عقلية الاحتيايل لتحصيل مكاسب لفراد أو فئات معينة. وفيما لو تبين أن وزير المالية الكردي تمكن فعلاً من خداع زملائه في الحكومة وأعضاء البرلمان، يضيف المصدر نفسه، فإن ذلك يعد بمثابة اختبار قاس لمدى كفاءة مختلف الأطراف التي مرت عليها هذه "الخدعة". وملك تقاسم عوائد النفط، هو أبرز النقاط الخلافية بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الإقليم الكردي في أربيل شمال البلاد. ويصر الإقليم على

ويقول النائب في البرلمان العراقي عبدالهادي السعداوي إن "البرلمان اكتشف أن المادة العاشرة من قانون الموازنة تم تغييرها"، مضيفاً أن "المعطيات تشير إلى أن المادة تم تغييرها في وزارة المالية". ورئاسة البرلمان بتشكيل لجنة للتحقيق في عملية تغيير المادة، مؤكداً أن البرلمان العراقي ينتظر "نتائج اللجنة التحقيقية الخاصة بملف الموازنة المزورة". وأوضح النائب أن "المادة المزورة تنص على أن الحكومة الاتحادية ملزمة بدفع موازنة الإقليم حتى لو لم يلتزم بتسليم كميات النقط المنصوص عليها في الاتفاق الثنائي"، مشيراً إلى أنه "لا يمكن السكوت عن تغيير بنود الموازنة لأنه تغيير في حقوق الشعب العراقي". واتهم السعداوي إقليم كردستان بتصدير 480 ألف برميل يومياً من دون أن يقيدها في الموازنة الاتحادية. واتهم نواب وزير المالية بإجراء تعديلات على الموازنة بين مرحلة التصويت عليها في مجلس الوزراء ولحظة إقرارها من قبل البرلمان، من دون أن يشعر الحكومة بذلك، ما عدّ خرقاً قانونياً. لكن مسؤولين في وزارة المالية نفوا تزوير الموازنة، وقالوا إن الوزير أقر

حصّة إقليم كردستان العراق من الموازنة الاتحادية تعود إلى الواجهة مجدداً لتكون مداراً للمعركة أخرى ذات أبعاد سياسية وقانونية، ولتشكل اختباراً جديداً لمدى التجانس والتضامن والتنسيق بين الأطراف المشاركة في حكومة عادل عبدالمهدي، ولطريقة عمل مؤسسات الدولة العراقية ومدى كفاءة القائمين على إدارتها.

بغداد - سقط البرلمان العراقي في فخ نصبه وزير المالية فؤاد حسين، عندما أقرّ نسخة معدلة من قانون الموازنة للعام الجاري، من دون أن يدرك أنها تضمنت حقوق إقليم كردستان في ملف العوائد المالية على حساب الحكومة الاتحادية. وطبقاً لاتفاق وقع في عهد رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، تلتزم الحكومة العراقية بدفع رواتب جميع موظفي إقليم كردستان مقابل تسليم حكومة الإقليم 250 ألف برميل يومياً من نطق المنطقة الكردية لبغداد.

وينص الاتفاق على أن لبغداد حق استقطاع بدل النقط الكردي من رواتب موظفي الإقليم في حال تعثرت كردستان في تسليم الكمية المطلوبة. وجددت الحكومة الحالية برئاسة عادل عبدالمهدي العمل بهذا الاتفاق. وأقر مجلس الوزراء قانون الموازنة للعام الجاري، مضمناً بنوداً في هذا الشأن ليصوت عليه البرلمان بعدما جاء من وزارة المالية. ولكن نوابا اكتشفوا بعد التصويت على الموازنة أن شرط تسليم النقط لبغداد كي تدفع رواتب موظفي الإقليم ليس موجوداً في النص الذي أقره البرلمان، ما دفعهم إلى اتهام وزير المالية الكردي بتزوير الموازنة.

دليل جديد على مدى اندثار مؤسسات الدولة العراقية وتزايد الجراة عليها واختبار قاس لكفاءة القائمين على إدارتها

وقالت النائبة عالية نصيف، عن ائتلاف بولة القانون إن وزير المالية فضل مصالح إقليم كردستان الذي ينتمي إليه على مصالح الحكومة الاتحادية التي يمثلها، عندما "زور قانون الموازنة"، مطالبة رئيس الحكومة بالتحقيق في هذا الخرق القانوني. وأضافت نصيف أن "وزير المالية فؤاد حسين اضاف بنوداً إلى موازنة لم تعرض على رئاسة الوزراء"، مشيرة إلى أن هذا الإجراء "يمثل تزويراً كارثياً".

سدّ أليسو التركي يهدد العراق بالعطش

إسطنبول - باشرت السلطات التركية تعبئة سد مبني على نهر دجلة بالمياه ما يثير قلق العراق الذي يعبره النهر نفسه ويشكّل مصدراً رئيسياً للمياه التي يستخدمها للشرب والري والصناعة. ويلتقي القلق العراقي مع قلق علماء وناشطين أترك مهتمين بمجال الأثر كون السد سيشكل بحيرة ضخمة ستغمر مواقع أثرية على مساحات واسعة. وقال رضوان أيهان المتحدث باسم مجموعة من الناشطين تعارض بناء سد أليسو لتوليد الكهرباء، والواقع في جنوب شرق تركيا لوكالة فرانس برس "لقد سدوا المنافذ داخل السد ومستوى المياه يرتفع".

ويحاول العراق منذ سنوات التوصل إلى تفاهات مع تركيا للحفاظ على حصته المائية في دجلة وتجنب أزمة جديدة من شأنها أن تعكر أوضاعه الصعبة أصلاً. وكثف المسؤولون العراقيون من تواصلهم مع نظرائهم الأتراك بشأن هذا الموضوع الحساس، لكن جهات عراقية تقول إن أنقرة تعمل على مساومة بغداد بملف المياه لانتزاع مكاسب عسكرية واقتصادية.

وتكشف صور التقطتها أقمار اصطناعية بين 19 و29 يوليو الماضي أن المياه بدأت بالارتفاع وتجمع وراء السد. ويشكّل اليسو جزءاً أساسياً من مشروع جنوب شرق الأناضول، الذي يراد منه تطوير الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة الفقيرة من تركيا عبر مشاريع ري ضخمة وتوليد كهرباء. لكن سكاناً من المنطقة ومدافعين عن البيئة يعربون عن القلق إزاء تأثير هذا المشروع على البيئة وعلى تراث المنطقة. فالبحيرة الاصطناعية التي ستشكل ستغمر مدينة حسنيك التي يعود تاريخها إلى 12 ألف عام.

إلا أن الحكومة ترفض الاعتراضات وتؤكد أن غالبية آثار حسنيك قد نقلت، كما تم بناء مدينة جديدة لسكانها قرب مكانها الأصلي ستستقبل سكانها الثلاثة آلاف.

وأضاف أيهان "تطالب السلطات بإفراغ السد، فهي لم تبلغ السكان بشيء والأمر مقلق"، موضحاً أن بضعة أشهر لازمة قبل أن تغمر المياه مدينة حسنيك.

ومن جهتها، أعلنت "تنسيقية حسنيك" التي تعارض مشروع السد أن مستوى المياه بدأ بالارتفاع منذ اسبوعين.

ويخضع بناء سد أليسو بعداً جيوسياسياً أيضاً لأنه يدخل في إطار مفاوضات حساسة بين تركيا والعراق بشأن مياه نهر دجلة. إذ تخشى بغداد أن يؤدي تجمع المياه في السد إلى انخفاض كمية مياه دجلة التي تدخل الأراضي العراقية، مع العلم أن العراق يعاني أصلاً من نقص في المياه. ومثلت قضية المياه ذاتها البند الرئيسي على أجندة زيارة مبعوث الرئيس التركي ويسلر أوغلو، الأربعاء الماضي، إلى العراق ومحادثاته في بغداد مع كبار المسؤولين في الدولة العراقية.

إقرار دستورية حظر جمعية داعمة لحزب الله في ألمانيا

لحزب الله ويصفه بالمصطنع، مطالباً حلفاء الولايات المتحدة بتصنيف حزب الله بأسره منظمة إرهابية. وكلام بومبيو هو بمثابة نقد غير مباشر لموقف الاقتصاد الأوروبي الذي لا يزال يتمسك بالفصل بين الجنحين العسكري والسياسي لحزب الله، ويكتفي بناء على ذلك، بإدراج الجناح العسكري فقط للحزب على قائمته للمنظمات الإرهابية.

ويقول مختصون في شؤون الجماعات الإرهابية إن حزب الله استغل خلال العشرية الثلاث الأخيرة انصراف أعين الرقابة الدولية عنه ومدّ أذرعها في أنحاء متباعدة من العالم بما في ذلك داخل قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وصولاً إلى القارة الأميركية، حيث أمرت السلطات الأرجنتينية في وقت سابق بتجميد أصول تابعة لحزب الله وصنفته منظمة إرهابية على خلفية اتهام إيران والحزب بتفجير وقع قبل حوالي ربع قرن في مركز للجالية اليهودية بويونس أيرس وأدى إلى مقتل وجرح العشرات من المدنيين.

وفي الممثل بات حوالي خمسين عضواً أو كياناً على ارتباط بحزب الله موضوعين منذ عام 2017 على لائحة العقوبات الأميركية.

انتباهة دولية غير مسبوقة لأنشطة حزب الله جعلته ملاحقاً في كل مكان وحدت من قدرته على جمع الأموال

وتقول وكالة وزارة الخزانة الأميركية سيغال ماندليكر إن حزب الله "يهدد استقرار لبنان السياسي والاقتصادي واستقرار المنطقة، وكل ذلك على حساب الشعب اللبناني"، فيما ترى وزارة الخارجية الأميركية أن حملة الضغوط القصوى على النظام الإيراني ووكالاته نجحت في الحد من الدعم المادي الذي يتلقاه حزب الله. كذلك يرفض وزير الخارجية مايك بومبيو أي فصل بين الجناح العسكري والسياسي

وتجارية بعلامات وأسماء مموّهة، وحتى عن طريق تجارة المخدرات. ورغم تصنيف الحزب إرهابياً من قبل أكثر من جهة إقليمية ودولية إلا أنه لا يزال يتمتع بحماية في الداخل اللبناني كطرف سياسي مشارك في الحكومة والبرلمان، كما لا يزال يحتفظ بسلاحه غير الشرعي الموازي لسلاح الدولة. وترتبط الولايات المتحدة محاصرة الحزب بجهود الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة والتصدي للتدخلات في شؤون دولها، حيث يمثل لبنان على غرار كل من سوريا والعراق واليمن موضع تركيز للتدخلات الإيرانية.

وفرضت واشنطن في يوليو الماضي عقوبات غير مسبوقة على نائبين للحزب في البرلمان اللبناني. واتهمت وزارة الخزانة الأميركية النائب أمين شري، والنائب محمد رعد رئيس كتلة حزب الله في مجلس النواب باستغلال النظام السياسي والمالي اللبناني لصالح حزبها وإيران الداعمة له. كما شملت العقوبات أيضاً مسؤولاً كبيراً في حزب الله هو مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق وقيق صفا.

كارلسروه (ألمانيا) - أيدت المحكمة الدستورية الاتحادية في ألمانيا قرار وزارة الداخلية الألمانية بحظر جمعية "الوان من أجل الإيتام" الداعمة لحزب الله اللبناني. ورفضت المحكمة الطعن المقدم من جانب الجمعية على قرار حظرها من قبل الداخلية. ورات في حيثيات قرارها أن "حظر جمعية تقوم بنقل تبرعات لدعم الإرهاب متوافق مع الدستور".

وسلط القرار القضائي الألماني مجدداً الضوء على أنشطة الحزب الذي يعد أقوى زراع لإيران في المنطقة، وتمتد تلك الأنشطة لتشمل قارات ومناطق متباعدة عبر العالم وتمويلها باستخدام بافطات مختلفة من ضمنها العمل "الخيري والإنساني". وفي ظل الانتباهة الدولية غير المسبوقة لأنشطة إرهابية لحزب الله، أصبح هذا الأخير ملاحقاً على أكثر من صعيد ومن قبل العديد من الدول، الأمر الذي ضيق عليه هامش التحرك وحدّ من قدرته على جمع الأموال عن طريق التبرعات والانخراط في أنشطة مالية



إلى أي مدى سيظل ممكناً الاحتفاء براية الدولة